العربية والإعراب: بين ادّعاء الاصطناع، وشرعية الأصالة.

Arabic Language and Parsing: Between Pretending Artificiality and Legitimating Authenticity.

الدكتورة: قريني نبيلة

قسم اللغة والأدب العربي، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر
nabilaallae2008@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/10/10 تاريخ القبول: 2021/01/23 تاريخ القبول: 2021/03/15

ملخص:

تعدّ اللغة العربية من اللغات المعربة؛ إذ تعتمد في تغيير المعاني على تغيّر أواخر الكلمات في التركيب. وبالرغم من ثبوت هذه الخاصية اللغوية في النصوص الفصيحة، فقد تعالت ادّعاءات من مستشرقين وعرب على حد سواء مفادها أن الإعراب ليس خاصية أصيلة في العربية، وإنما هو آلية اصطنعها النحويون وألحقوها باللغة، ثم ألزموا أهلها اتّباعها.

وفي مقابل هؤلاء انبرى جمع من اللغويين المحدثين يردّون زيف ذلك الادّعاء، واجتهدوا في إثبات أصالة الإعراب في العربية.

وسنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على هذه المسألة من باب التذكير بخطورتها وأبعادها الفكرية والحضارية.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، الإعراب، الاصطناع، الأصالة، المستشرقون، اللغويون العرب

Abstract:

Arabic language is one of the parsing languages. It relies, in changing the meanings, on the change of the last letters composing the words. Although this linguistic feature has been proven in the classical texts, both orientalists and Arabs have claimed that parsing is not an original feature of Arabic language, but rather a mechanism which was artificialized by grammarians who joined it to the language then obligated people to follow it.

In contrast, a group of modern linguists rejected this false claim and deployed efforts to prove the authenticity of the Arabic expression.

In this article, we will try to shed the light on this issue as a reminder of its seriousness and its intellectual and cultural dimensions.

Key words: Arabic language, parsing, artificiality, originality, orientalists, Arab linguists.

مقدمة

تعدّ اللّغة العربية من أقدم اللّغات الإنسانية وأعرقها، وإن كانت الإفاضة في مراحل تطوّرها منذ ظهورها إلى أقدم ما وصل من نصوصها المكتوبة مبتغىً لم تصل فيه الأبحاث العلمية إلى درجة اليقين.

والثابت أن هاته اللّغة نشأت في حدود شبه الجزيرة العربية، وأنها تُصنَّف ضمن شجرة اللغات السّامية.

وقد مرّت بمراحل من التّطور والنّماء –ولا تزال كذلك-حتى استوفت لنفسها خصائص مميّزة من غيرها من أخواتها السّاميات، واحتفظت ببعض الخصائص التي تحفظ لها انتسابها إلى اللغة الأم.

ولعلّ من أهم هذه الخصائص "الإعراب"؛ إذ تعتمد العربية في تحديد معانيها إلى حدّ كبير على ظاهرة الإعراب، فتتغيّر حركات أواخر الكلمات في التّراكيب تبعا لتغيّر موقعها منه. محدّدة بذلك المعنى المقصود.

وبالرغم من أن الدّراسات التّاريخية تتّفق على أنّ الإعراب كان خاصيّة مميّزة للغات السّامية، واحتفظت به العربية دون أخواتها الساميات-اللّهم إلّا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية-فقد ثارت في مسألة الإعراب هاته نقاشات وادّعاءات كثيرة، يزعم بعضها أن الإعراب ظاهرة مصطنعة لا أصلية في العربية.

وأخذت هذه الادّعاءات أبعادًا كبيرة حتّى مسّت النّص القرآني، وفتح بابها مستشرقون وعرب على حد سواء، وكان لهم بالمرصاد غيورون على العربية ودينها، اجتهدوا في ردّ هذه الشبهات بما أوتوه من معرفة وجهد.

وسنحاول في هذا المقال التذكير بهذه الادّعاءات وأربابها، وكذا الرّدود عليها، وأبعاد تلك الادّعاءات، وامتدادها إلى عربية العصر، وهو الأنكى والأمر؛ ذلك أن هاته المسألة وبالرغم من أنّها نوقشت منذ أمد، وأدلى فيها جمع غير نزر من اللّغويين-ممّا يرجح كفّة الحق- إلّا أنّ الواقع الذي تعيشه العربية اليوم في عصر العولمة من تحدّيات جسام-أمرّها مناهضة بعض أهلها لها، ودعوة بعضهم إلى ترك الإعراب ألبتة-يستدعي منّا التذكير بما يُحاك ضدّها من مكائد، أملًا في استنهاض همم الغيورين للذّود عنها، والتمسّك بأصولها التي صاحبت النّص القرآني –على الأقلّ-لئلّا تذهب هويّتنا اللغوية في مهبّ العولمة وتداعياتها.

1-مفهوم الإعراب:

أ-لغة: الإعراب مصدر الفعل "أَعْرَبَ"، ويأتي في اللغة بمعنى "الإبانة والوضوح". جاء في لسان العرب: «...وقال الأزهري: الإِعْرَاب والتَّعْرِيب معناهما واحد، وهو الإِبَانَة، يقال: أَعْرَبَ عَنْهُ لِسَانه، وعَرَّبَ: أَيْ أَبَانَ وَأَفْصَحَ، و: أَعْرَبَ عَن الرَّجُلِ، بَيَّنَ عَنْهُ، وعَرَّبَ عَنْهُ: تَكَلَّمَ بِحُجَّتِهِ...وَإِنَّمَا سُمِّيَ الإِعْرَابُ إِعْرَابًا لِتَبْيِينِهِ وإِيضَاحِهِ...

وَالإِعْرَاب الَّذِي هُوَ النَّحْوُ، إِنَّمَا هُوَ الإِبَانَةُ عن المعَانِي بِالأَلْفَاظِ، وَأَعْرَبَ كَلَامَه، إِذَا لَمْ يَلْحَنْ في الإِعْرَاب، ويقال: عَرَّبْتُ لَهُ الكَلَامَ تَعْرِيبًا، وأَعْرَبْتُ لَهُ إِعْرَابًا: إِذَا بَيَّنْتُه لَهُ حَتَّى لا يَكُونَ فِيهِ حَضْرَمَة».[1]

ب-اصطلاحا: يعدّ مصطلح " الإعراب " من المصطلحات التي عرفت تطوّرًا في دلالتها بتطوّر الدراسات اللغوية والنحوية.ولعلّ أهم المعاني التي يحيل عليها معنيان:

الأول: الإعراب من حيث هو خاصّية لغوية مميّزة للغة العربية، وملكة فطرية للعربي الفصيح تمكّنه من التزام الصواب اللغوي في ضبط أواخر الكلم، وإدراك الخطأ في الكلام دون حاجة إلى تعلّم القواعد النحوية، وذاك ما ميّز العرب زمن عصر الفصاحة.

وأمّا بعد انقضاء عصر الفصاحة وضعف السليقة اللغوية، فقد أضحت هذه الملكة تُكتَسب من خلال الإحاطة بأحكام العربية، وتُرَوَّض بمعاشرة النصوص الفصيحة من القرآن والحديث والشعر.

ويعبّر بعض المحدثين عن هذا المعنى بكونه «أصوات مدّ قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدلّ على وظيفة الكلمة في العبارة، وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة».[2]

وأمّا المعنى الثاني: فهو اعتبار الإعراب صناعة نحوية، تُعنى بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب اعتبارًا بحركة آخرها، مثل قول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، ومفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وهذا الضرب الثاني ليس له علاقة باللغة ولا يفقهه مستعملوها، بقدر ما هو اجتهاد عقلي أصبح أساس النحو العربي برمّته، بل ساواه في أذهان المتعلمين، حتّى أضحى مدعاة للنّفور منه.

ولعلّ الناظر في تعريفات بعض القدامى يلحظ خلطًا بين المعنيين، مثال ذلك تعريف الشريف الجرجاني (816هـ) له؛ إذ يقول: الإعراب هو:«اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرًا».[3]

فهو ينصّ في الشطر الأول من تعريفه على كونه خاصيّة لغوية، ليصله في الشطر الثاني بأصول الصناعة النّحوية وهي العامل النحوي، والأصل أن الإعراب من حيث هو خاصية

لغوية لا تنبني على فكرة العامل، وإنما جاءت فكرة العامل تفسيرا لظاهرة الإعراب، لا سببًا لوقوعها.

ولسنا نعدم إدراك القدامى للطبيعة اللغوية لظاهرة الإعراب وتأصّلها في اللغة العربية، من ذلك ما أقرّه الزجّاجي (337هـ): «...فإن قال قائل: فأخبروني عن الكلام المنطوق به الّذي نعرفه الآن بيننا، أتقولون إنّ العرب كانت تنطق به زمانًا غير معرَب، ثمّ أدخلت عليه الإعراب، أم هكذا نطقت به في أوّل تبلبل ألسنتها؟ قيل: هكذا نطقت به أول وهلة، ولم تنطق به زمانًا غير معرب، ثمّ أعربته....».[4]

وقد فصّل الأستاذ عبد السلام المسدي في مدلولات الإعراب على أنّها ثلاثة: «الأول: الإعراب من حيث هو خصيصة محايثة للغة العربية، والإعراب من حيث هو صناعة نحوية، والإعراب بما هو ملكة يقع ترويضها بالاكتساب».[5] فميّز بين الإعراب بعدّه خاصية للغة، وبين كونه ملكة، وبين كونه صناعة، وإن كانت الملكة هي التي جعلته خاصية لغوية للعربية.

ولعلّ المدلول الذي يعنينا في هذا المقام هو الأول من حيث كون الإعراب خاصية لغوية مميّزة للغة العربية، إذ تعتمد في تغيير المعاني على تغيير الحركات أواخر الكلمات.

2-المنكرون للإعراب:

يعدّ الإعراب خاصية ثابتة بالنّقل في نصوص المدوّنة العربية كلها بدءًا من الشّعر الجاهلي، والقرآن بقراءاته، والحديث النّبوي الشّريف.

وما تُرك الإعراب إلّا مع تفشي اللّحن، فلزم المتكلمون بالعربية تسكين أواخر الكلمات مخافة الخطأ، حتى اختفى الإعراب على ألسنة الناطقين بها، وما عاد يُقام له وزن حتى على ألسنة المحدثين.

وقد شكّلت الحركة الإعرابية الأساس الذي انبثقت منه أحكام النّحو العربي في جملته، ولا تزال كذلك حتى عصرنا هذا.

واستقرّت قناعة جميع النّحاة العرب-غير قطرب (206هـ) _على أن حركات الإعراب تدلّ على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية، ومفعولية، وإضافة، وغير ذلك.

وبالرغم من كثير من المعطيات اللغوية والتاريخية فقد انبرى جمع من اللدّارسين من مستشرقين وعرب يحشدون الأدلّة ويشحذون الهمم في التدليل على أن الإعراب ليس خاصية لغوية أصيلة في اللغة العربية، بل هو صناعة ابتدعها النحويون، وقيّدوا بها نصوص العربية، بل الناطقين بها من العامة والخاصة.

ويمكن تفصيل آراء هؤلاء على النحو الآتي.

أ. مستشرقون مع ادّعاء اصطناع الإعراب:

ليس لذي عقل منصف أن ينكر جهود عدد من المستشرقين في إعادة بعث جانب كثير من تراثنا الفكري العربي الإسلامي عامة، والنحوي بخاصة، كما أسهم بعضهم في التأريخ للفكر النحوي العربي وفي محطات بارزة منه بإنصاف وعدل. ومع ذلك فإننا لانعدم في المقابل وجود مستشرقين انتهكوا حرمة التراث، وتحاملوا عليه في مواضع غير قليلة.

من ذلك ادّعاء بعضهم أن ظاهرة الإعراب ليست خاصية لغوية أصلية في اللغة العربية، وإنّما هي وضع مبتدع اصطنعه النحويون وأسقطوه على نصوص المدونة العربية برمتها، بما في ذلك القرآن الكريم.

ومن هؤلاء المستشرقين "**كارل فولرز**" (Karl Vollers) الذي ادّعى أن العربية الفصحى التي رواها لنا النّحويون العرب، والتي توجد في القرآن، كما احتفظ بها الشعر في موازينه مصنوعة ابتدعها النّحويون ابتداعًا، وأن الحركات الإعرابية ألحقت بالقرآن الكريم إلحاقًا، ولم تكن أصلية فيه، وأن اللّغويين العرب جمعوا عناصر الإعراب بمهارة فائقة وأكملوها.[6]

فالنّص الأصلي للقرآن حسبه «قد كُتِب بإحدى اللّهجات الشّعبية التي كانت سائدة في الحجاز؛ والتي لا يوجد فيها _كما لا يوجد في غيرها_ تلك النهايات المسماة الإعراب، وأنه انتقل إلى هذا النص _ فيما بعد _ الشكل الأدبي للغة العربية الذي هو عليه الآن... كما ينكر أن هذه اللغة كانت حية في مكة، على عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، كما يشك أن البدو الذين خرج من بينهم الشعر كانوا يتكلمون هذه اللغة».[7]

ومن المستشرقين المشككين في ظاهرة الإعراب: "**باول كاله** (Paule kahle) "الذي خصّص فصلًا من كتابه" الذخائر القاهرة" للتدليل على أن الإعراب ألحق بالنص القرآني إلحاقًا بعد ما تّم جمعه لآخر مرة على عهد "عثمان بن عفان"، فقامت مشكلة: كيف يُقرأ هذا النص ويُرتَّل؟ فانتهى أهل الرأي إلى إلحاق الإعراب به على لغة أهل البدو، والتي اتُّخِذت أساسًا للعربية النموذجية التي ابتدعها النحويون، ثمّ حذيت لغة القرآن على نمطها.[8]

وقد استدل المنكرون عموما-ومنهم الأستاذ كوهين-بأدلة كثيرة أهمها دليلان:[9]

الأول: دليل لغوي: وهو أن جميع اللّهجات العربية المتشعبة عن العربية والتي تستخدم في البلاد العربية حتى عصرنا مجرّدة من الإعراب، فلو كان أصيلًا فيها لانتقل شيء من نظامها هذا إلى جميع اللّهجات الحاضرة، أو بعضها.

الثاني: دليل منطقي: وهو أن قواعد الإعراب شأنها في التّشعب والدّقة وصعوبة التطبيق ما تتطلبه من الانتباه، وملاحظة عناصر الجملة وعلاقة بعضها ببعض، لا يعقل أنّها كانت

مراعاة في لهجات الحديث تتوخى في العادة السهولة واليسر، وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير.

ويبدو أنّ هؤلاء المنكرين قد غاب عنهم أمران هامّان يضعّفان أدلّتهم:

الأول: أن اللهجات العربية الحديثة-والتي احتفظت بخصائص لغوية كثيرة تصلها بالعربية التّراثية، وغاب منها الإعراب-جاءت نتيجة تضافر عوامل كثيرة أهمّها تفشي اللحن في عصر المولدين وكثرة الخطأ على ألسنة المستعربين، لاسيما في الإعراب، ما جعلهم يتركونه البتة، وذلك لضعف السّليقة، واكتسابهم العربية اكتسابًا، وشتّان بين متكلم بالسّليقة، ومكتسب للغة.

الثاني: خلطهم بين الإعراب من حيث هو خاصية لغوية تظهر في ألسنة المتكلم المثالي للعربية، وبين الإعراب من حيث هو صناعة نحوية جرّدها النّحويون، وتأثرت في أزمان ما من تاريخ النحو بالفلسفة والمنطق حتى استحالت مطلبًا يصعب إدراكه.

ثمّ إنّ حال المستشرق في تلقي العربية بحال الأعاجم في عصور ماضية، تغيب عنه السليقة التي تؤهله لأن يستخدم العربية بطلاقة دون أن يعرّج على قواعدها، ولعلّ هذا ما أثقل عليهم الإعراب فرأوا في أمر تركه، وادّعاء اصطناع أيسر الحلول.

ب. عرب مع ادّعاء اصطناع الإعراب.

ألقت أفكار المستشرقين بظلالها على فكر كثير من العرب، ليس في مسألة اصطناع الإعراب فحسب؛ بل في مسائل كثيرة تهدّد الفكر اللغوي العربي برمته، وتقصف حصون أمننا اللغوي.

ولعلّ من أبرز اللغويين العرب المحدثين ممّن شكّك في حقيقة الإعراب الأستاذ "إبراهيم أنيس"، والذي تحوّلت قناعاته الأولى في "مسائل لغوية" إلى اعتبارها "مشاكل لغوية"، ومنها "قصة الإعراب" على حدّ تعبيره.

وقد عرف فكر "إبراهيم أنيس" هذا التحوّل حينما ارتحل إلى "انجلترا" لاستكمال دراساته العليا، وتأثّر حينها بمرجعيتين ثقافيتين كانتا له منهاجًا يستضيئ بهما في البحث العلمي:

الأولى: اتّصاله بدراسات المستشرقين للغات السامية.

والثانية: دراسة الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليلة الشأن.

فتمخّض عن ذلك التأثر أن جاء بدعوة إلى الشّك في العلوم اللّغوية الّتي تركها لنا القدماء، مستنهضًا معاصريه أن ينسجوا على منواله.

وكان لـ "مسألة الإعراب" الحظّ الأوفر من ذلك الشّك، حتّى إنّه ادّعى أنّ «ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعًا كما يقول النحاة، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث النّاس ولهجات خطابهم».[10]

وزاد أنّ صنّاع الكلام من النحاة قد أحكموا الإعراب إحكامًا مع أواخر القرن الثاني، وتساءل مستغربًا: «ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاة فصحاء العرب وأصحاب الّسن، فيهم من أمراء وطغاة عهدناهم أيّمة بين أهل البيان قد اقتفوا سمت كلام العرب، فجاؤوا به على مناويل وصف النحاة».[11]

وعلى العموم فإنّ نظريته الجديدة في تفسير الإعراب تتلخّص فيما يأتي:[12]

1-ليس للحركة الإعرابية مدلول، فلا تدلّ على فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة أو غير ذلك.

2-هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات لوصل الكلمات بعضها ببعض في الغالب، إنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين.

3-هناك عاملان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين: أولهما: إيثار بعض الحروف لحركة معيّنة، والثاني: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة.

4-سمع النّحاة القدماء هذه الحركة فأخطأوا تفسيرها حين عدّوها علامات على المعاني.

5-حين اعتقد النّحاة أنها حركات إعرابية، حرّكوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها لتطّرد قواعدهم، ويضاف إليها أسس أخرى.

وإذا كانت نظرية "إبراهيم أنيس" قد انطلقت من مرجعيات علمية وأوصلته إلى هذه النتائج، فإنّ بعض العرب ظهروا من العدم ليحطّوا من قيمة الإعراب، ويدعوا إلى تركه ألبتة، وذلك الأدهى والأمر، وفرق بين مناقشة عالم، وبين مناقشة من سفه عقله وانجرف خلف مبادئ الحضارة والتحرر حتى رفع راية التحرر من قيد الإعراب.

ومن هؤلاء "قاسم أمين" الذي كان من أوائل من دعوا إلى إلغاء الإعراب في خضم دعوته إلى تحرير المرأة؛ حيث قال: «لم أر بين جميع من عرفتهم شخصًا يقرأ كل ما يقع تحت نظره من غير لحن، أليس هذا برهان على وجوب إصلاح اللغة العربية؟ لي رأي في الإعراب أذكره هنا بوجه الإجمال، وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرّك بأيّ عامل من العوامل. بهذه الطريقة- وهي طريقة جميع اللغات الفرنكية واللغة التركية-يمكن حذف قواعد النّصب والجزم والاشتغال، بدون أن يترتّب عليه إخلال باللغة؛ إذ تبقى مفرداتها كما هي. في اللغات الأخرى يقرأ الإنسان ليفهم، أمّا في اللغة العربية فإنّه يفهم ليقرأ».[13]

وأمثال هذا كُثُر، ولا يستحقّون حتى عناء الرّد عليهم؛ لأن علامات الجهل بالمعرفة اللغوية وبأسس التمايز بين اللغات بادية من كلامهم، إنما هي قناعة استلزمها انبهار المغلوب بالغالب.

3-المنتصرون لأصالة الإعراب في اللغة العربية:

وإذا كان أولئك قد شكّكوا في حقيقة الإعراب، فإن كثيرين دافعوا عن أصالته في العربية، سواء أكانوا مستشرقين أم عربًا.

فمن المستشرقين المقتنعين بالإعراب: **نولدكه (Th. Noldeke)**الذي دافع في مقال له بعنوان (ملاحظات على لغة العرب القدامى) عن كون الإعراب خاصية أصلية في القرآن الكريم، ولغة العرب كلّهم على حد سواء؛ حيث يقول: «من الخطأ الشنيع الاعتقاد بأن اللغة الحيّة زمن النبيّ محمد (صلّى الله عليه وسلّم) لم يكن فيها إعراب؛ فإن العلماء في عصر هارون الرشيد قد وجدوا الإعراب بكلّ دقائقه في لغة البدو. ولكن ظاهرة الوقف الشائعة كثيرًا في الحديث اليومي قد عوّدت الأذن على سماع الصيغ الخالية من الإعراب...».[14]

كما يرى "نولدكه" في الفصل الذي كتبه عن لغة القرآن في كتابه "مقالات جديدة في علم اللغات السامية" أنّه «لو كان النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أو أحد معاصريه قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك، دون أن يبقى ملنا آثار منها».[15]

ويختم هذا المستشرق المنصف قائلا: «لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة لا يناسبها مطلقًا بحور الشّعر المعروفة».[16]

كما أقرّ بأصالة الإعراب المستشرق **يوهان فك (J. Fuck) قال**: «قد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي بِسِمَة من أقدم السّمات اللّغوية التي فقدتها جميع اللغات السّامية – باستثناء البابلية القديمة-قبل عصر نموّها وازدهارها الأدبي.

وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي في لغة التخاطب الحيّ؛ فأشعار عرب البادية-قبل الإسلام وفي عصوره الأولى-ترينا علامات الإعراب مطّردة، كاملة السلطان، كما أن الحقيقة الثابتة من أنّ النحويين العرب-حتى القلان الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقلّ- يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدلّ على التصرّف الإعرابيّ كان في أوجه ازدهاره آنذاك، بل لاتزال حتى اليوم، نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات عرب البداة ظواهر الإعراب».[17]

هذا عن بعض المسترقين المنصفين، وأمّا الدارسون العرب الّذين أقروا شرعية الإعراب وأصالته في العربية فأكثر من أن يحصوا، يكفي أن النحو العربي مازال حتى يومنا مؤسّسًا على مبدأ الإعراب.

وسنكتفي بإيراد بعض ردود عربية على نظرية "إبراهيم أنيس"؛ فالظاهر أنّها لم تلقَ قَبولا عند جمهور الدارسين المحدثين؛ إذ تصدّى له جمع منهم بالرّد، على نحو ما فعل الأستاذ مهدي المخزومي[18]، والردّ على الشبهة كلّها كما فعل الأستاذ علي عبد الواحد وافي[19] وغيرهما.

ولعلّ أجود الرّدود ما قدّمه الأستاذ رمضان عبد التّواب، ويمكن تلخيصها في الآتي:[20]

1-وجود الإعراب كاملًا في بعض اللّغات السّامية القديمة كالأكادية وتشمل اللّغتين: البابلية والآشورية في عصورهما القديمة، وكذا في اللّغة الحبشية، وغيرها من أخواتها السّامية.

2-وصول القرآن إلينا بالرّواية الشّفوية متواترًا معربًا، ولا يظن أنّ النّبي- صلى الله عليه وسلم- كان لا يحرك أواخر الكلمات في تلاوته لنص القرآن الكريم.

3- الشّعر العربي بموازينه وبحوره لا يقبل نظرية الأستاذ إبراهيم أنيس، فحذفها يفقد الشعر برمته صفة الشّعرية.

4-كثرة الأخبار المروية عن الرّعيل الأول من العلماء، والتي تدل على فطنتهم إلى هذه الحركات ومدلولها، وعيبهم من يجيد عنها ممّن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم.

وإذا كان "إبراهيم أنيس" يدّعي أن التأثر بمستجدّات الدراسات اللغوية التي أدركها في انجلترا هي التي حوّلت مسألة الإعراب إلى مشكلة عنده، فقد كان أحد اللسانيين الأكفاء وهو الأستاذ " عبد السّلام المسدّي" أشدّ المعارضين لنظريته، وردّ عليه من مرجعياته التي أثّرت في فكره ردًّا رائعًا استغرق صفحات من كتابه "العربيّة والإعراب"، ولعلّ أهم ما ذكره:[21]

*أن حركة الاستشراق على امتداد عقود القرن العشرين-وفي مجال اللغويات بالتخصيص-قد كانت في أواخر القوافل بين المهتمّين بتطوّر هذا الحقل من المعرفة، والمتتبعين لحركة قفزاته النّوعية في إطار ما يصطلح عليه منذئذ وقبلئذ بالألسنيّة أو اللسانيات، ولا شطط في القول بأن المستشرقين الّذين تخصّصوا في المعرفة اللغوية قد ظلّوا ملتصقين بالمنهج الفيلولوجي العام أكثر ممّا كانوا مشرئبّين نحو المنهج الّساني الخالص، وقد ظلّت اللسانيات على أيدي المستشرقين وعلى أيدي تلاميذهم مقيّدة في سياج البحث التاريخي الذي مرجع تأسيسي في توثيق الأصول، وتدوين التحوّلات، ولكنّه أبعد ما يكون عن البحث في الكلّيات التي هي مناط اللسانيات النظرية.

* تعثّر إبراهيم أنيس في كثير من التناقضات في الاستدلال بنتائج الأبحاث اللسانية في الحكم على مسألة الإعراب؛ حيث حكّم معايير الألسنة الأخرى على اللسان العربي، في حين أن مبادئ اللسانيات تحظر على العالم أن يعمكّم أحكامه المستنبطة من ذلك اللسان على ألسنة أخرى، وسبب ما وقع فيه: "اجتراح المثاقفة عندما يغيب الارتواء بفلسفة العلم بعد الأخذ بأوّلياته" على حدّ تعبير "عبد السلام المسدي".[22]

* تداخل المدلولات الاصطلاحية للإعراب في ذهن "إبراهيم أنيس" لمدلول واحد هو " الإعراب"، والخلط في المفاهيم بقصد أو بغير قصد يؤدّي إلى التلبيس في استعمال المصطلح بقصد أو بغير قصد.

* نظريته في الإعراب تضع التاريخ برمّته في قفص الاتّهام.

والحقّ أن ردّ الأستاذ "عبد السلام المسدي" بألفاظه المختارة وتفاصيله الدقيقة يثلج الصدر، ويشعرنا بالفرق الواضح بين من أخذ من اللسانيات زبدتها فأدرك حينها قيمة موروثه اللغوي العربي، وبين من اقتبس شذرات من حقل اللسانيات في سنوات بزوغها الأولى فهدمت في فكره تراثًا عريقًا يعدّ حلقة وصل لا غنًى عنها بين الحضارات القديمة والحديثة.

4- أبعاد الإقرار باصطناع الإعراب، ومخاطره:

قد لا يعدو النّقاش في مسألة الإعراب بين الاصطناع والأصالة عند بعض الدارسين أن يكون غثاء لا يسمن ولا يغني من جوع، فما الفرق بين قائل بهذا الرأي أو ذاك، طالما أن الإعراب واقع ملموس في نصوص المدونة العربية على الأقل، ومازال مستمرًّا في نماذج من العربية المعاصرة.

والحق أن امتداد هذه المسألة أبعد غورًا من هذا الطرح البسيط؛ ذلك أنها مسألة دقيقة منطلقها معرفي، وأبعادها ثقافية أبستمولوجية، وإن كان الأمر يبدو في مجمله لغويًّا، فهو في حيثيّاته فكري، ثقافي، حضاري.[23]

فالتشكيك في حقيقة الإعراب يلقي بظلاله على مناحٍ عديدة، منها:

*الطّعن في صحّة النّص القرآني، كما ذكر ذلك أصحابه، والطّعن في كونه معجزًا بلغته؛ فإعجاز القرآن ثابت أوّلًا وقبل كل شيء في لغته، وقد تحدّى العرب أن يأتوا ولو بآية من مثله، فعجزوا.

ولعلّ كثيرًا من مسائله اللّغوية المعجزة لا تستبين إلّا بثبوت الإعراب فيه من مثل ظاهرة التّقديم والتأخير.

وفي هذا يقول الأستاذ "عبد السّلام المسدي": «فإن كان الإعراب صفة غير محايثة للعربية في الجاهلية فكيف ينزل القرآن على هذا النسق الإعرابي، والحال أنّه جاء يتحدّاهم ليعجزهم استدراجًا بهم إلى التصديق؟».[24]

*القول بوضع الإعراب يعني الطّعن في أبواب النّحو العربي برمّته؛ إذ مناط الأحكام على هاته الحركات، فإذا ترجّح وضع الإعراب ترجّح بطلان النّحو العربي على اِمتداد تاريخه وتعدّد اتّجاهاته ومشاربه، كما أنه يحيل على حقيقة باطلة وهي أن النحاة من أمثال الخليل (175هـ)

وسيبويه(180هـ) كانوا يشتغلون في برج من أبراج الفكر النظري المجرّد، وانقطعوا عن واقع التاريخ انقطاعًا كلّيًّا، وما هذا بالمقبول عقلًا ومنطقًا.

* إبطال الإعراب، أو الدّعوة إلى إلغائه يبطل سليقة لغوية متأصلة في كثير من المتمسكين بالعربية الفصيحة المنقولة إلينا في نصوص القرآن والحديث.

* إبطال الإعراب يحيل على إبطال أحكام شرعية كثيرة مناط الحكم فيها مبني على دلالة تلك الحركات الإعرابية.

*ثبوت ادّعاء اصطناع الإعراب يحيل على أن التاريخ يكذب فيما تناقله؛ فالتاريخ بمادّته الأولى التي هي الخبر، وكلّ علم التاريخ الذي وسيلته الرواية والتجريح والمطابقة في قفص الاتّهام في هذه المسألة.[25] وفي هذا هدم لموروث فكري عربي إسلامي متعدّد النواحي، والتشكيك في أمانة علمائنا جميعهم « وإذا أمكن أن نتصّور أنّ علماء القواعد تواطؤوا جميعًا على اختلاف الإعراب، فإنّه لا يمكن أن نتصوّر أنّه تواطأ معهم عليه جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم ألّا يذكر أحد منهم شيئًا ما عن هذا الاختراع العجيب، ولا يُعقل أن يقبل معاصروهم القواعد على أنّها ممثلة لقواعد لغتهم ويحتذوها في كتاباتهم، اللّهم إلّا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول النّاس واسترهبوهم، وأنسوهم معارفهم عن لغتهم وتاريخهم، فجعلوهم يعتقدون أنّ ما جاؤوا به من الإفك ممثّل لفصيح هذه اللّغة»[26].

وما ذاك بمقبول عند ذي عقل، فالصّواب أنّ الإعراب أصيل في العربية، وأنّ النّحو جاء للحفاظ على المعاني التي يفيدها الإعراب من أجل غاية أسمى وهي الحفاظ على لغة القرآن الكريم ولغة أهله.

ولعلّ الذي لا يُقبَل من ذي عقل أن يسلّم بكلّ بدهيّة إلى سلامة تلك الظّنون والافتراءات الواهية وهيًا ظاهرًا بما لا يتطلب الاستدلال على بطلانه.

ولعلّ خير ما نختم به المسألة كلام جادت به قريحة الأستاذ "عبد السلام المسدّي" مشيدًا بقيمة الإعراب، قائلًا: «إنّ العربية شجرة نسغها الإعراب، وإنّ النّحو معرفة لا رُواء لها إلّا الإعراب، ولا يعرف النّحو إلّا من عاناه، ولا يعرف سرّ الإعراب إلّا من وقف على ظلال المعاني من خلال فروة النّحو وشقائق التركيب.

أمّا الإعجاز باللغة في أسمى تجلّياتها فلا يستنشقن أريجه إلّا من أوتي فيضًا يلهمه القدرة على الارتجال باللغة وهي تامّة الأركان، مستوفية لحقوق النّحو، مؤدّية لفرائض الإعراب كما يزداده حين ينكره المنكرون، ولا يزداد تعلّقًا به وحبًّا للغته مثلما يكون له حين يرى من البدع الفكرية ما يسوّل لبعض العلماء العرفين المهرة أن ينافحوا عن استلال العربية من الإعراب، أو التجاوز عن نظام الإعراب تخفيفًا للمشقّة وتيسيرًا لاكتساب اللغة»[27].

خاتمة:

انطلاقًا ممّا تمّ عرضه من آراء في مسألة أصالة الإعراب من عدمه في اللغة العربية، وكذا أبعاد هاته المسألة، نخلص مطمئنين إلى شرعية الإعراب وأصالته في اللغة العربية، وهي حقيقة أسطع من أن تحتاج لأن يُستدلّ عليها؛ إذ يكفي إيماننا بصحة النص القرآني شاهدًا على صحّة ظاهرة الإعراب، ولكن الجدال استدعته معطيات علمية وحضارية تسعى للإقناع لا إثبات المثبت.

ولكن ما ينبغي لنا التخوّف منه تداعيات تلك الادّعاءات الباطلة التي وجدت من آذان بعض العرب وعقولهم مفرغة لترّهاتها، لذا وجب على كلّ غيور على هاته اللغة أن يسعى جاهدًا إلى امتلاك ناصيتها أوّلًا، ثمّ التّزود بسلاح الذّود عنها كلّ من منبره.

والحق أن الخوف ليس على اللغة ولا على القرآن؛ذلك أنهما محفوظان من عند الله عزّ وجلّ، وإنّما الخوف من ضياع هويّتنا وانصهارنا في معطيات الحضارة بما يعدم صلتنا بنصنّا المقدّس ولغته، فتضيع بذلك هوّيتنا، وننسلخ من كلّ مقوّماتنا، وذلك أسمى ما يصبو إليه الاستعمار الفكري الحديث.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب ي النحو العربي، وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1994.

2-رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط6، 1999.

3-الزجاجي (أبو القاسم الزجاجي، ت: 337ه): الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.

4-الشريف الجرجاني: (علي بن محمد السيّد الشريف الجرجاني، ت: 816ه): التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط2004.

5-عبد السلام المسدّي: العربية والإعراب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

6-علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، نهضة مصر، مصر، ط3، 2004.

7-ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بم مكرم، ت: 711ه): لسان العرب، (د. تح)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (د. س).

8-مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، ط3، 1986.

هوامش البحث:

[1]:ابن منظور: لسان العرب، (د. تح)، دار صادر، بيروت، لبنان،ط1، (د. س)، 588/1، 589، مادة (ع ر ب).

[2]: علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، نهضة مصر، مصر، ط3، 2004، ص: 161.

[3]: الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط2004، ص: 29.

[4]: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979، ص: 67، 68.

[5]: عبد السلام المسدّي: العربية والإعراب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص: 105.

[6]: رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط6، 1999، ص: 377.

[7]: مر. ن، ص: 377، 378.

[8]: مر. ن، ص: 378.

[9]: ينظر: علي عبد الواحد وافي، ص: 161.

[10]: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 1966، ص: 203.

[11]: مر. ن، ص. ن.

[12]: ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص: 239-253.

[13]: ينظر: أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1994، ص: 38.

[14]: ينظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، ص: 380.

[15]: ينظر: مر. ن، ص. ن.

[16]: مر. ن، ص: 377، 378.

[17]: ينظر: مر. ن، ص: 382.

[18]: ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، ط3، 1986، ص: 256.

[19]: ينظر: علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص: 162، 163.

[20]: ينظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، ص: 382-395.

[21]: العربية والإعراب، ص: 109-113.

[22]: مر. ن، ص:103.

[23]: ينظر: مر. ن، ص: 113، 115.

[24]: ينظر: مر. ن، ص:111، ص 162.

[25]: ينظر: مر. ن، ص:111، ص 106.

[26]: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 162.

[27]: عبد السلام المسدي: العربية والإعراب، ص: 100.